



بيان لجنة السياسة النقدية
١٦ أغسطس ٢٠١٨

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ١٦ أغسطس ٢٠١٨ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة عند مستوى ١٦,٧٥% و ١٧,٧٥%، على الترتيب، وكذلك الإبقاء على كل من سعر العملية الرئيسية عند مستوى ١٧,٢٥% وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ١٧,٢٥%.

أدى الارتفاع المتوقع في أسعار السلع والخدمات المحددة إدارياً في إطار برنامج إصلاح المالية العامة للدولة الى ارتفاع المعدل السنوي للتضخم العام الي ١٣,٥% في يوليو ٢٠١٨ من ١١,٤% في مايو ٢٠١٨. ذلك في حين ان المعدل السنوي للتضخم الأساسي واصل الانخفاض للشهر الثاني عشر علي التوالي ليسجل ٨,٥% في يوليو ٢٠١٨، وهو أدنى مستوى له منذ أكثر من عامين.

واستقر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الثاني من عام ٢٠١٨ عند ٥,٤%، مقارنة بالربع السابق، والذي جاء مدعوماً بشكل أساسي بصافي الطلب الخارجي والاستثمارات المحلية. وقد دعم خلق فرص العمل من انخفاض معدل البطالة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨ الى ٩,٩%، ليسجل أدنى مستوى له منذ ديسمبر ٢٠١٠.

وقد استمر تقييد الأوضاع المالية العالمية، كما تصاعدت التوترات التجارية، مما وضع بجانب عوامل اخري ضغوطاً على عملات بعض الاقتصادات الناشئة. وفي ذات الوقت، استمر تأثير أسعار النفط بالمخاطر الجيوسياسية.

تستهدف وزارة المالية تحقيق فائض أولى قدره ٢,٠% من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩، مقارنة بتقدير مبدئي للفائض قدره ٠,٢% في العام المالي السابق.

وقد ظلت النظرة المستقبلية للمعدل السنوي للتضخم العام متنسقة مع تحقيق المعدلات المستهدفة والمعلنة من البنك المركزي في مايو ٢٠١٧، وهي ١٣% (±٣%) في المتوسط خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٨ ومعدلات احادية بمجرد انتهاء الاثار المؤقتة الناجمة عن إجراءات برنامج اصلاح المالية العامة للدولة.

وفي ضوء ما سبق، قررت لجنة السياسة النقدية ان أسعار العائد الأساسية لدي البنك المركزي تعد مناسبة في الوقت الحالي لتحقيق المعدلات المستهدفة من البنك المركزي.

وسوف تستمر اللجنة في متابعة التطورات الاقتصادية عن كثب، ولن تتردد في تعديل سياستها لتحقيق هدف استقرار الأسعار على المدى المتوسط.

قطاع السياسة النقدية

تليفون: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg